

Distr.: General  
15 January 2009  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

### الدورة الثامنة

نيويورك، ٣٠ آذار/مارس - ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

## استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

### مذكرة من الأمانة العامة

موجز

تلقي هذه المذكرة الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة العامة في عام ٢٠٠٨ في إطار برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة لكي تستعرضها لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، وتنظر أيضا في العملية الراهنة للتغييرات التنظيمية التي أجرتها الأمانة العامة بغية تبسيط عمليات البرنامج وتعزيز قدراته لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وتعرض هذه المذكرة أيضا الأنشطة الرئيسية المقترحة تنفيذها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، لكي تستعرضها اللجنة وتوافق عليها. ويُطلب إلى اللجنة أن تطلع الأمانة العامة على الآراء المتعلقة بكل من نطاق واتجاه عملية إعادة التنظيم المذكورة أعلاه وعلى الأنشطة المقترحة.

\* E/C.16/2009/1.



## المحتويات

| الصفحة |   |
|--------|---|
| ٣      | أولا - مقدمة .....  |
| ٣      | ثانيا - آخر ما استجد من معلومات عن الأنشطة الرئيسية ..... |
| ٤      | ألف - العمل المعياري .....                                |
| ٥      | باء - البحث التحليلي .....                                |
| ٩      | جيم - تبادل أفضل الممارسات .....                          |
| ١١     | دال - خدمات بناء القدرات .....                            |
| ١٨     | هاء - التنسيق .....                                       |
| ٢٣     | ثالثا - الأنشطة المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ .....            |
| ٢٨     | رابعا - الاستنتاجات .....                                 |
| ٢٩     | خامسا - التوصيات .....                                    |

## أولا - مقدمة

١ - تلقي هذه المذكرة الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة العامة في عام ٢٠٠٨ في إطار برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة لكي تستعرضها لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة. وتُنظر أيضا في العملية الراهنة للتغييرات التنظيمية التي أجرتها الأمانة العامة بغية تبسيط عمليات البرنامج وتعزيز قدراته على تلبية احتياجات الدول الأعضاء في سعيها لتحقيق هدف إنشاء نظم إدارة عامة تتسم بالكفاءة والفعالية وتكون قادرة على تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

٢ - وتعرض هذه المذكرة أيضا الأنشطة الرئيسية المقترح تنفيذها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، لكي تقوم اللجنة باستعراضها والموافقة عليها. ويُطلب من اللجنة أن تطلع الأمانة العامة على الآراء المتعلقة بنطاق واتجاه إعادة التنظيم المذكورة أعلاه وعلى الأنشطة المقترحة التي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات الحالية التي تواجهها في مجال الحوكمة والإدارة العامة في عالم يتسم بالعمولة. وخلال إعداد هذه المذكرة، أخذت الأمانة العامة في الاعتبار مواطن القوة في البرنامج وإنجازاته بالإضافة إلى التوصيات الواردة في تقارير تقييم البرنامج الأخيرة، بشكل خاص، والاحتياجات اللازمة لتعزيز ركيزة التنمية في الأمانة العامة، بشكل عام.

٣ - إن شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هي الوحدة الإدارية ضمن الأمانة العامة المكلفة بتنفيذ البرنامج المذكور أعلاه في الإدارة العامة والمالية العامة. وتتمثل مهمة الشعبة في مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها في الحوكمة والإدارة العامة ونظم التكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية الوطنية في سياق جدول أعمال التنمية المتفق عليه دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

## ثانيا - آخر ما استجد من معلومات عن الأنشطة الرئيسية

٤ - تُنفذ أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة في إطار البرنامج الفرعي ٨، الإدارة العامة والمالية العامة، والباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية، بواسطة شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفيما يلي موجز عن الأنشطة الرئيسية التي نفذت في عام ٢٠٠٨.

## ألف - العمل المعياري

٥ - عُقدت الدورة السابعة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في نيويورك خلال الفترة من ١٤ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وفي الدورة السابعة، تناولت اللجنة البنود الموضوعية التالية: (أ) الحكم القائم على المشاركة وإشراك المواطنين في إعداد السياسات العامة وإنجاز الخدمات والميزنة؛ (ب) خلاصة وافية لمصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة؛ (ج) استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، (د) منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي عقد خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع. بما في ذلك من خلال الشراكة العالمية من أجل التنمية. وبناء على توصيات اللجنة، اتخذ المجلس القرار ٣٢/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، المعنون "تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورها السابعة".

٦ - وفي ذلك القرار، بعد أن أكد المجلس على أهمية بناء القدرات في مجال الإدارة العامة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، طُلب إلى الأمانة العامة أن تعزز دعمها لبناء القدرات، بما في ذلك في القطاع العام، لضمان كفاية الموارد والمحافظة على مستويات الموارد الحالية.

٧ - وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من خلال شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حلقة نقاش عن المساءلة العامة بعنوان "دور المساءلة العامة في تحقيق الحكم الرشيد" للدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد نُظِّم هذا الاجتماع لدعم النتائج التي توصل إليها الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨ الذي عقده المجلس بشأن "تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً والالتزامات في مجال التنمية المستدامة". واحتفل الفريق أيضاً بالذكرى الستين لبرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، وأبرز مساهماته في تعزيز المساءلة والشفافية في الحوكمة.

٨ - وحدد الفريق الشروط والمتغيرات التالية التي يرحح أن تفضي إلى المساءلة العامة: (أ) التثقيف في مجال القيادة، (ب) الشراكة مع القطاع الخاص، (ج) إشراك وانخراط المجتمع المدني بشكل مجد في المراجعة والحوكمة، (د) إنشاء مؤسسات مراجعة حسابات فعالة ومستقلة لمراقبة المؤسسات المالية العامة، (هـ) الإرادة السياسية، (و) التمويل من أجل التنمية.

٩ - ورَكَز الفريق بشكل خاص على مكافحة الفساد وزيادة مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة كآليتين في غاية الأهمية لتعزيز المساءلة العامة. وأوضح الصلات بين المساءلة العامة، والإدارة العامة الفعالة. وأبرز الفريق الدور الذي يؤديه التعاون بين بلدان الجنوب من أجل الدعوة إلى المساءلة العامة، وشدد في الوقت نفسه على أهمية استقلال مؤسسات مراجعة الحسابات وتعاونها مع المجتمع المدني بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل فعال.

١٠ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عقدت اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة حلقة نقاش نظمتها شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية بشأن قدرة الدول في مرحلة ما بعد النزاع: إعادة بناء الإدارة العامة لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الانتعاش والتنمية. وركزت الحلقة على ثلاثة جوانب أساسية في إعادة إعمار الحوكمة والإدارة العامة بعد النزاعات: (أ) تحديات إعادة بناء الخدمات العامة بعد انتهاء النزاعات، ودور الخدمة العامة في بناء التماسك الاجتماعي من خلال تقديم الخدمات بفعالية، (ب) آفاق إعادة بناء الحكومة بعد انتهاء النزاع، مع التركيز على اللامركزية من أجل بناء السلام، (ج) كيفية تحويل عقلية قادة الحكومة والمجتمع المدني في المجتمعات المنقسمة لتمكينهم من العمل معا بشكل فعال لتحقيق التنمية.

١١ - وتوصلت الحلقة إلى توافق في الآراء بأن النهج المستخدمة في حالات النزاع غير مجدية، وأن القرار بدعوة الأعداء السياسيين إلى طاولة المفاوضات للتوقيع على الفور على اتفاقات غالبا ما يبنى بالفشل. وأبلغت اللجنة الثانية بأن الدبلوماسيين وصانعي السلام الآخرين يحتاجون أولا إلى معالجة العملية وأبعاد مواقف عملية السلام.

## باء - البحث التحليلي

١٢ - يصدر "التقرير العالمي عن القطاع العام" كل سنتين كأداة بحث وتحليل لتزويد صانعي السياسات والمجتمع المدني بنتائج البحوث والمعلومات ذات الصلة بشأن القضايا المتعلقة بالقطاع العام. وفي قرارها ٥٥/٥٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أقرت الجمعية العامة بالمساهمات التحليلية والتنفيذية الهامة التي قدمها التقرير للإدارة العامة. وتشمل الطبعة السابقة "التقرير العالمي عن القطاع العام لعام ٢٠٠١: العولمة والدولة"<sup>(١)</sup>؛ و "التقرير العالمي عن القطاع العام لعام ٢٠٠٣: الحكومة الإلكترونية على مفترق الطرق"<sup>(٢)</sup>؛ و "التقرير العالمي عن القطاع العام لعام ٢٠٠٥: إطلاق القدرات البشرية

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.H.2.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.H.3.

الكامنة لتعزيز أداء القطاع العام“<sup>(٣)</sup>؛ و “التقرير العالمي عن القطاع العام لعام ٢٠٠٨” بعنوان الناس أولاً: إشراك المدنيين في الحوكمة العامة<sup>(٤)</sup>.

١٣ - وسيخصص “التقرير العالمي عن القطاع العام” لعام ٢٠٠٩ “لإعادة بناء الحوكمة والإدارة العامة بعد النزاعات: التحديات، والممارسات والدروس المستفادة”، وسيسهم في البحث عن أفضل السبل لإعادة بناء الحوكمة والإدارة العامة بعد وقوع نزاعات عنيفة، لكفالة الأمن، والسلام الدائم، واحترام حقوق الإنسان والتنمية. وسيستند التقرير إلى استعراض أدبيات أهم النظريات والقضايا، وتحليل دراسات الحالات ذات الصلة والممارسات الجيدة من مناطق العالم الخمس جميعها، ويغطي الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، وبذلك يضم المعارف الموجودة إلى منظومة الأمم المتحدة لصالح جميع البلدان التي تسعى إلى إعادة بناء نظم الحوكمة والإدارة العامة لديها. وسيتيح الفرصة أيضاً لوضع عمل الشعبة بشكل واضح في مركز خطة الأمم المتحدة للتنمية.

١٤ - إن “دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية”، التي تصدر، مثل التقرير العالمي عن القطاع العام، كل سنتين، تزود الدول الأعضاء منذ عام ٢٠٠٢ بوجهة نظر عالمية وتقييم للخدمات العامة التي تقدمها حكومات ١٩٢ بلدا عبر الإنترنت. وقد حظيت دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠٨: من الحكومة الإلكترونية إلى الحوكمة القائمة على التواصل الشبكي<sup>(٥)</sup> بترحيب شديد من قبل الدول الأعضاء وأثنى عدد منها على نتائج الدراسة الاستقصائية ورفعت من مرتبتها في الصحف المحلية. وطلبت البلدان التالية وموّلت بعثات الخدمات الاستشارية: أوزبكستان، والبحرين، وتونس، وسنغافورة، وعمان، وكولومبيا، وليسوتو، والمغرب، والمملكة العربية السعودية لتعزيز قدرة الحكومة الإلكترونية في كل منها. ونفذ عدد من هذه البلدان بالفعل التوصيات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية التي وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الاتحاد الدولي للاتصالات ووحدة معلومات الإيكونوميست السماح لهما باستخدام قياس ومؤشرات المشاركة الإلكترونية على الإنترنت في الدراسة الاستقصائية لتحسين عمليات التحليل الخاصة بها.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.H.5.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.H.11.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.H.2.

١٥ - واحتفالاً بالذكرى السنوية الستين للبرنامج في عام ٢٠٠٨، أصدر البرنامج كتيباً بعنوان "مساهمة الأمم المتحدة في تحسين الإدارة العامة: على مدى ٦٠ سنة"<sup>(٦)</sup>. ويستعرض التقرير على نطاق واسع الاتجاهات العالمية في مجال الإدارة العامة، ويناقش باقتضاب إنشاء البرنامج، ونظام التوجيه العام والإشراف للبرنامج الذي توفره الهيئات التشريعية في الأمم المتحدة، ويلخص مختلف الأنشطة التي اضطلع بها في إطار البرنامج خلال الستين عاماً الماضية، ويورد بالتفصيل موقف هذا البرنامج ومنظوره المستقبلي.

١٦ - وعُقدت ثلاثة اجتماعات لفريق الخبراء المخصص في عام ٢٠٠٨ بشأن التطورات الجديدة أو الاتجاهات الناشئة في مجال الحوكمة والإدارة العامة التي تهم الدول الأعضاء، وأتاحت منتديات أمكن من خلالها حشد معارف وخبرات الخبراء لتحديد القضايا الحاسمة والبدء في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خيارات السياسات العامة التالية:

(أ) اجتماع فريق الخبراء بشأن "الدروس المستفادة في قدرة الدول في مرحلة ما بعد النزاع: إعادة بناء قدرات الحوكمة والإدارة العامة في المجتمعات الخارجة من النزاعات"، المنعقد في أكرّا خلال الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وناقش الخبراء الدروس المستفادة الرئيسية التي سيدرجونها أثناء إعداد التقرير العالمي عن القطاع العام: إعادة بناء الحوكمة والإدارة العامة بعد النزاعات. واقترح المشاركون المواضيع التالية: التباين في حالات ما بعد انتهاء النزاع، والحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث عن كيفية اختيار الحكومات، وكيف يتم إصلاحها، وكيف تنتهي النزاعات وإعادة بناء الثقة في الحكومة بعد النزاعات؛ والقيادة الفعالة؛ وتنمية قدرات الموارد البشرية في حالات ما بعد النزاع؛ والحاجة إلى شركاء في التنمية لإشراك السكان في إعادة بناء حكومتهم لخلق ملكية حقيقية؛ وتقديم الخدمات: علامة الانتعاش الواضحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وآليات حل المشكلات التقليدية في حالات ما بعد النزاع؛

(ب) اجتماع فريق الخبراء بشأن المجالس الاقتصادية والاجتماعية المنعقد في مقر الأمم المتحدة في فيينا، خلال يومي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكان الاجتماع يهدف إلى تعزيز وتشجيع الحوار وتبادل المعارف والابتكارات المتعلقة بالمشاركة المدنية في صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. وأتاحت منبرا لتمكين أكثر من ٢٠ من الرؤساء وكبار المسؤولين من المجالس الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم والمنظمات الدولية من مناقشة المفاهيم والقضايا الرئيسية المتعلقة بالمشاركة المدنية ودور المجالس الاقتصادية والاجتماعية كأدوات للتشجيع على مشاركة المجتمع المدني في تقرير السياسات الحكومية،

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.H.8.

سعيًا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطبيق جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي الوطني؛

(ج) اجتماع فريق الخبراء بشأن "الدراسة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية: الانتقال إلى المستوى التالي"، المنعقد في المقر، نيويورك يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. بمشاركة خبراء في مجال مؤشرات الحكومة الإلكترونية، لاستعراض أسئلة الدراسة الاستقصائية والمصادقة عليها. وسيتم إعداد عدد الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٠ على أساس نتائج الاجتماع.

١٧ - وبالإضافة إلى اجتماعات فريق الخبراء، تولى البرنامج تنظيم الاجتماعات الرئيسية التالية في عام ٢٠٠٨:

(أ) منتدى بشأن التحضر المستدام في عصر المعلومات، اشترك في تنظيمه التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، والمعهد الأمريكي للمهندسين المعماريين، فرع نيويورك، ورابطة الخطة الإقليمية، بدعم من مدينة نيويورك، وعقد يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بمقر الأمم المتحدة. وتناولت هذه المناسبة التحديات العالمية التي يطرحها التحضر السريع وأثره على ارتفاع درجة حرارة الأرض وعلى البيئة الطبيعية - والتي تتراوح بين الفقر وعدم المساواة إلى الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان - ودعا المنتدى، في هذا الصدد، إلى التخطيط المستدام للنمو الحضري بطريقة أفضل؛

(ب) مؤتمر عموم أفريقيا لوزراء الحكم المحلي المعني ببناء القدرات القيادية لتحقيق اللامركزية في الحكم والحد من الفقر في أفريقيا، حول موضوع "من السياسة إلى التنفيذ: التحديات والاستراتيجيات الرامية إلى التنفيذ الفعال لتحقيق اللامركزية في الحكم في أفريقيا"، والذي عقد في ياوندي خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد حضر المؤتمر الوزراء ورؤساء الوفود المسؤولين عن اللامركزية والحكم المحلي، يرافقهم كبار موظفي الخدمة المدنية، ورؤساء رابطات الحكومات المحلية، ورؤساء بلديات يمثلون مختلف بلدان أفريقيا. وأهاب إعلان المؤتمر بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة لتعمل مع الوزارات المسؤولة عن الحكومات المحلية، كما دعا الحكومات المحلية في أفريقيا لتعزيز قدراتها على تنفيذ عمليات اللامركزية الفعالة، بغية تلبية الاحتياجات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) الحلقة الدراسية لمدراء مدارس ومعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في أفريقيا التي عُقدت في كمبالا خلال الفترة من ١٤ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ لمناقشة معايير



التميز في التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة، التي قام بتنظيمها البرنامج، بالتعاون مع الرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة، والمركز الأفريقي للتدريب والبحث في ميدان الإدارة الإنمائية، وشبكة معاهد أفريقيا للتنمية الإدارية، وقامت بتصميمها فرقة العمل الدولية المعنية بمعايير التميز في التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة المشتركة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة. ودعت الحلقة الدراسية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من شركاء التنمية الدوليين لتقديم الدعم لتطبيق تلك المعايير على بناء قدرات معاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في أفريقيا؛

(د) المؤتمر الأوروبي المتوسطي المشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - والرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة - والمدرسة العليا للإدارة العامة حول "إعادة تصميم التدريب في مجال الإدارة العامة للتعامل مع برنامج التنمية العالمي"، الذي عقد في روما يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وكان هذا المؤتمر مناسبة إقليمية أخرى تهدف إلى الشروع في بناء قدرات معاهد الإدارة العامة ومعاهد التنمية الإدارية باستخدام معايير التميز في التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة. والهدف الرئيسي للمؤتمر هو دعم بناء القدرات فيما يتعلق بالتعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة، وللجمع بين ممثلين لمدارس ومعاهد الإدارة العامة بالاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط بهدف زيادة الوعي بأهمية توفير التدريب الجيد لكبار موظفي الخدمة المدنية من أجل تحسين أداء القطاع العام في إنجاز جدول الأعمال المتفق عليه دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

## جيم - تبادل أفضل الممارسات

١٨ - قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٠ بإنشاء برنامج جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة لتشجيع الحكومات على تقديم الخدمات بطريقة أفضل. وتُمنح هذه الجائزة أرفع اعتراف دولي بالتفوق في مجال الخدمة العامة. فهي تكافئ الإنجازات والمساهمات المبدعة لمؤسسات الخدمة العامة فيما يتعلق بتعزيز جعل الإدارة العامة أكثر فعالية واستجابة (يتوفر مزيد من المعلومات على الموقع التالي بشبكة الإنترنت [http://www.unpan.org/dpepa\\_psaward.asp](http://www.unpan.org/dpepa_psaward.asp)).

١٩ - وقد اجتذبت عملية الاختيار لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠٠٨ ١٨٣ مرشحاً من ٣٩ بلداً. وحصل ما مجموعه ١٢ من المشاريع الرائدة من بلدان العالم النامية والمتقدمة النمو على أرفع اعتراف دولي بالتفوق في مجال الخدمة العامة، مع التركيز

على المشاريع المبتكرة التي أعطت الأولوية للمساءلة والشفافية، وتقديم الخدمات، وللآليات المبتكرة للمشاركة في الإدارة العامة.

٢٠ - وفي محاولة لجعل الطريق إلى الحكومة الإلكترونية أكثر وضوحاً وأيسر منالاً، ونظراً لتعقيد عمليات الحكومة الإلكترونية، ينهك البرنامج في عملية مستمرة لتجميع حالات التطبيقات المبتكرة للحكومة الإلكترونية من جميع المناطق الجغرافية في العالم. ونتج عن ذلك إصدار موجز الممارسات المبتكرة في مجال الحكومة الإلكترونية، المجلد الثالث، الذي يهدف إلى تشجيع تقاسم المعارف وتبادل التطبيقات الثابتة الجدوى للحكومة الإلكترونية بين مختلف البلدان، وبالتالي تقليل التكاليف التي ينطوي عليها إنشاء نظم جديدة تماماً. وقد تقرر نشر الموجز في نهاية كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٢١ - إن شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة (www.unpan.org) هي شبكة للاتصال المباشر على الإنترنت تضم أكثر من ٣٥ من المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، وأكثر من ١٠ من المؤسسات ذات الصلة بالأمم المتحدة. وأنشئت الشبكة في عام ٢٠٠٠، وهي تعمل بمثابة شبكة عالمية وصفحة مدخل على الإنترنت للإدارة العامة. وهدفها الرئيسي هو بناء القدرات؛ وسد الفجوة الرقمية؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والحصول على المعلومات ذات الصلة، ومعالجتها ونشرها، عن طريق استخدام أحدث المستحدثات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الإدارة العامة على نحو أفضل. وكان عدد زوار صفحة المدخل من أكبر أعداد زوار مواقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الإنترنت؛ ولكنها تحتاج إلى الدعم المستمر من أجل الوصول إلى كتلة حرجة أكبر من مؤسسات القطاع العام حول العالم.

٢٢ - والمبادرة الجديدة للشعبة، المسماة بمستودع الأمم المتحدة العالمي للمعرفة المتصلة بالحكومة الإلكترونية/المتنقلة (emGKR)، هي مرفق عالمي على شبكة الإنترنت لنقل المعارف، ونشر المعلومات، والشراكة، وأحدث البحوث المتعلقة بتطوير الحكومة الإلكترونية/المتنقلة في الدول الأعضاء. والغرض من مستودع المعرفة هو تشجيع تبادل المعرفة والتعاون، في جميع أنحاء العالم، بشأن الحكومة الإلكترونية/المتنقلة بين أصحاب المصلحة العاملين في مجال التنمية، من أجل تحقيق الحلول الإلكترونية الوطنية. وتكمن قيمة مستودع المعرفة في توفير إمكانية حصول مقرري السياسات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ”بحرية“ ودون إعاقه، على موارد المعرفة المتعلقة بالحكومة الإلكترونية/المتنقلة. ويستجيب مستودع المعرفة لحاجات البلدان النامية فيما يختص ببناء القدرات الوطنية في مجال الحكومة

الإلكترونية والمتنقلة من خلال توفير المعلومات والأدوات اللازمة لوضع سياسات وبرامج شاملة للحكومة الإلكترونية/المتنقلة دعماً لتطوير القطاع العام.

٢٣ - وتمثل المجالس الاقتصادية والاجتماعية الوطنية إطاراً ناشئاً لاتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، وتساهم في تقرير السياسات بطريقة واعية وتشاركية. بيد أن هذه المجالس، في العديد من البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، لا تضطلع بدور كبير في التأثير على عمليات تقرير السياسات بسبب الافتقار إلى المصداقية، أو بسبب انعدام الموارد المالية اللازمة للعمل بطريقة صحيحة. وفي هذا الصدد، قام البرنامج في عام ٢٠٠٨ بإعداد مشروع لدعم تلك المجالس في أفريقيا، سواء في أفريقيا الناطقة بالفرنسية حيث تتواجد معظم تلك المجالس، أو في أفريقيا الناطقة باللغة الإنكليزية، وذلك في ثلاثة مجالات نشاط رئيسية هي: (أ) تقديم الدعم للمجالس لتحسين إطارها المؤسسي من خلال تحسين القوانين والأنظمة التي تحكمها وتعمل على تمكينها؛ (ب) تعزيز قدرات أعضاء المجالس على تقييم السياسات العامة وتطبيق مبادئ الحكم القائم على المشاركة؛ (ج) بناء الشراكات بين المجالس. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تحسين تقديم الخدمات والمساءلة في البرامج العامة، بما في ذلك تعزيز القدرات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد حصل المشروع على الموافقة الأولية، وينبغي أن يعمل بكامل طاقته في عام ٢٠٠٩.

## دال - خدمات بناء القدرات

٢٤ - تقوم الشعبة، من خلال فروعها الموضوعية الثلاثة، بتقديم خدمات تنمية القدرات في شكل خدمات استشارية وأنشطة تدريبية في المواضيع التي تقع ضمن ولايتها. والتوجه العام للبرنامج هو تقديم المساعدة، بناء على طلب الدول الأعضاء، في مجال بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية، وعلى نحو متزايد، بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بغرض إصلاح وتحديث الإدارة العامة. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج وتوصيات البعثات الاستشارية، ونتائج الأنشطة التدريبية، بما في ذلك منشوراتها، تصب في العمل المعياري والدعوي الذي تقوم به الشعبة، كما توفر الدعم للحوار الحكومي الدولي بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة.

٢٥ - وعلى الرغم من أن خدمات تنمية القدرات التي تقدمها الشعبة تتم بناء على الطلب، إلا أنها تتوافق مع المواضيع ذات الأولوية التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة. وفي هذا الصدد، تم في عام ٢٠٠٨، تنفيذ أكثر من ٥٠ مشروعاً في المجالات التالية: (أ) تحسين الشفافية والمساءلة؛ (ب) الحكم اللامركزي؛ (ج) الحكم القائم على المشاركة والعدل؛ (د) الحكم في فترة ما بعد النزاع، (هـ) تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

على الحكم (الإدارة الإلكترونية)؛ (و) ترشيد الحكم من أجل تخفيف حدة الفقر (الإدارة المناصرة للفقراء).

٢٦ - وتم في عام ٢٠٠٨ تنظيم عدد من حلقات العمل التدريبية والدورات التدريبية على الإنترنت للمشاركين من البلدان النامية. وفي هذا الصدد:

(أ) اكتسب مركز التدريب الإلكتروني التابع لشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة (UNPAN OTC)، الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، زخماً في عام ٢٠٠٨. وبما أن الهدف الرئيسي للمركز هو توفير دورات تدريبية مجانية على الإنترنت لأي شخص يرغب في الحصول على المعرفة أو في تطوير مهاراته في مجال الإدارة العامة، لذا فقد تم وضع ١١ دورة جديدة وأصبحت متوفرة في عام ٢٠٠٨، وترجمت ثلاث دورات إلى لغات أخرى، بحيث أصبح المجموع ١٤ دورة تدريبية باللغة الإنكليزية، وأربع دورات باللغة الروسية، وثلاث دورات باللغة الأوكرانية، ودورة واحدة باللغة الفرنسية. وتقوم الشعبة بإعداد الدورات مع مساهمات فنية من مختلف الشركاء، بما فيهم هيئات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الدولي لتكنولوجيا البرمجيات التابع لجامعة الأمم المتحدة، وشركاء خارجيين، مثل الجمعية الأمريكية للإدارة العامة والمركز الأفريقي للتدريب والبحث الإداريين لأغراض التنمية، والمنظمة الإقليمية الشرقية للإدارة العامة (آسيا والمحيط الهادئ)، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ومكتب التعاون الإقليمي لمعلومات المدن (آسيا والمحيط الهادئ)، والمدرسة العليا للخصخصة ومباشرة الأعمال الحرة (أوروبا). وتشمل الدورات التي حصلت على قبول جيد على وجه الخصوص تلك التي تُعنى بـ "بناء مجتمع قائم على ممارسة الإدارة الإلكترونية"، و "اللامركزية في الحكم"، و "إدارة المعرفة في تنظيم الحكومة" و "الرصد والتقييم على أساس النتائج لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية". ويستخدم مركز التدريب الإلكتروني التابع لشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة نوعين من البرامج الحاسوبية ذات المواصفات المحددة هما: '١' نظام لإدارة التعلم لتيسير إدارة المحتوى التعليمي ورصد المتعلمين فيما يختص بتتبع التقدم المحرز، بما في ذلك منح الشهادات عند إتمام الدورات '٢' أداة لإعداد مناهج الدورات لمساعدة أعضاء هيئة التدريس والشركاء على ابتكار دورات على شبكة الإنترنت بسرعة وسهولة مع الرجوع إلى المحتوى التدريبي الفني. ومع تزايد عدد الدورات المعروضة، وصل عدد المسجلين عبر الإنترنت إلى ما يقارب ٢٠٠٠ في عام ٢٠٠٨، أي أكثر من العدد الإجمالي المسجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد حصل أكثر من ٤٠٠ من المتعلمين على شهادات الدورة عقب إتمام الدورة بنجاح، وكان ثلثاهم من البلدان النامية؛

(ب) وعُقدت حلقة دراسية للنساء المنتخبات كقادة للحكومات المحلية حول موضوع "تعزيز القيادة النسائية في الحكومة المحلية لتحقيق اللامركزية الفعالة في الحكم والحد من الفقر في أفريقيا: الأدوار والتحديات والاستراتيجيات". وقد يسرت الحلقة الدراسية تبادل الخبرات بشأن التحديات التي تواجهها النساء المنتخبات كقادة للحكومات المحلية، كما يسرت الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز دورهن وقدراتهن القيادية فيما يختص بالتنفيذ الفعال لبرامج الحكم اللامركزي من أجل القضاء على الفقر في أفريقيا؛

(ج) ومن خلال تنظيمها للدورات التدريبية، قامت الشعبة بدعم التنمية البشرية، والمفاهيم المناصرة للفقراء، واستراتيجيات التنمية الوطنية. وقُدِّم الدعم في إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية في العديد من البلدان (بما فيها بوركينافاسو، وغابون، والكاميرون، ومالي، وموريتانيا)؛ كما قُدِّم الدعم للدورات التدريبية التي نُظمت عن التنمية البشرية و/أو السياسات المناصرة للفقراء في بلدان مثل تشاد، وجزر القمر، وغينيا، والكاميرون، ومالي وموريتانيا؛

(د) وما فتئت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تتعاون مع الرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة ومع المعاهد المسؤولة عن التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة على وضع معايير الامتياز في التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة. واعتمدت المعايير من قِبَل ممثلي المعاهد الذين اجتمعوا في كمبالا (في تموز/يوليه ٢٠٠٨) خلال المؤتمر السنوي للرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة. وشرعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مسعى لجعل المعايير شائعة بين الجمهور، وما فتئت تعمل مع المعاهد في تطبيق تلك المعايير في مجال بناء القدرات. وعُقدت حلقتا عمل إقليميتان في هذا الصدد: إحداهما لأفريقيا والأخرى لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن المزمع عقد حلقات عمل في آسيا وأمريكا اللاتينية؛

(هـ) أعدت الشعبة حلقة عمل مدتها يومان لرفع مستوى القدرة على رسم السياسات والمهارات التقنية لدى المسؤولين الحكوميين والممارسين من البلدان النامية في إدارة المكاتب الخلفية للحكومة الإلكترونية والمتنقلة في آسيا والمحيط الهادئ. ووافق أعضاء مجموعة آسيا والمحيط الهادئ على إنشاء موقع مفتوح لمجتمع افتراضي على الإنترنت لتسهيل إجراء مزيد من المناقشات بشأن تطوير مستودع المعرفة الخاص بالحكومة الإلكترونية/المتنقلة في المنطقة. ويجري إعداد مقترح بشأن تكوين وعمل اللجنة التنفيذية للمشروع، وسيتم تقديم المقترح إلى الأمانة العامة لاستعراضه والموافقة عليه. كما يجري تنظيم اجتماع للجنة التنفيذية لمناقشة سبل محددة للمضي قدماً في تنفيذ المشروع؛

(و) وتشارك التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية، مع مكتب الاتفاق العالمي وغيره من هيئات الأمم المتحدة، في تنظيم أول منتدى للقطاع الخاص تقيمه الأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في نيويورك، حيث اجتمع ما يزيد على ٨٥ من مؤسسات الأعمال التجارية والقادة المدنيين والحكوميين للعمل مع الأمم المتحدة بشأن الاستجابة الطويلة الأجل لأزمة الغذاء العالمية والفقر المتوطن، وللتواصل وتبادل الأفكار والخبرات. وأقر المنتدى بوضوح بأن التكنولوجيا هي أداة رئيسية لسد الفجوات في مجال الحد من الفقر وتحسين الصحة والتعليم، وبخاصة في بلدان في أفريقيا وفي البلدان ذات الدخل المنخفض في المناطق الأخرى. كما اعتُبرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنها عامل تحول في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ووردت نتائج المنتدى في المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التي عقدها الأمين العام ورئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛

(ز) ودعما للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عقد في الدوحة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قام التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية، بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية، بتنظيم جلسة عمل رفيعة المستوى بشأن التمويل المبتكر للتنمية الرقمية. وقد جمعت هذه المناسبة مشاركين رفيعي المستوى من بينهم وزراء التنمية والمالية والتكنولوجيا، وقادة القطاع الصناعي، وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة، وذلك لشحن الأفكار بشأن إيجاد سبل جديدة لتعبئة الموارد لتحقيق جدول أعمال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بطرق تشمل تفعيل آليات إلكترونية افتراضية مثل التواصل الشبكي الاجتماعي؛

(ح) ونظم التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية منتدى عالميا عن الوصول والتواصل: التمويل المبتكر لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في كوالالمبور في يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، بالاقتران مع المؤتمر العالمي المعني بتكنولوجيا المعلومات. وقد جمعت هذه المناسبة حوالي ٤٠٠ من المشاركين الذين أجروا مناقشات بشأن كيفية تشجيع التواصل، وتسخير تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بأسعار معقولة، وكيفية تهيئة البيئة السياسية والتنظيمية المناسبة في البلدان الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية، وأقل البلدان نموا لاستيعاب الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشتد الحاجة إليها، وتعزيز التمويل المبتكر لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(ط) وكان المؤتمر الدولي لإنشاء شبكة المعلومات البرلمانية الأفريقية، الذي عقد في القاهرة يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، يهدف إلى توفير منبر سياسي وتقني للبرلمانات الأفريقية لتمكينها من الاتفاق على ميثاق وخطوة عمل يحددان الخطوط العريضة لطرائق عمل الشبكة الأفريقية للمعارف البرلمانية، التي أنشئت بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع وتعزيز التعاون في إنشاء وتبادل المعارف والأفكار والخبرات والممارسات الجيدة بين الإدارات البرلمانية في أفريقيا في مجالات التشريع والإعلام والبحث والتوثيق، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ي) وعُقد الاجتماع بشأن ”الابتكارات في مجال الحكم في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع التركيز بوجه خاص على منهجيات نقل الابتكارات“، في دوبروفنيك، بক্রواتيا في الفترة من ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وقامت بتنظيمه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع مكتب الدولة المركزي لإدارة حكومة كرواتيا. وشكل الاجتماع أحد أنشطة برنامج الابتكار في مجال الإدارة العامة بمنطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. وتوج الاجتماع باعتماد إعلان دوبروفنيك بشأن ”تشجيع ثقافة الابتكار في مجال الحكم بمنطقة البحر الأبيض المتوسط“.

٢٧ - ويرد فيما يلي وصف للخدمات الأخرى الرئيسية الجارية لتنمية القدرات:

(أ) تعزيز نظم المعلومات البرلمانية في أفريقيا هي مبادرة إقليمية لبناء القدرات تهدف إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الجهود الإقليمية الرامية لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في ثمانية برلمانات رائدة في أفريقيا، وهي برلمانات أنغولا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وغانا، والكاميرون، وكينيا، وموزامبيق، بالإضافة إلى برلمان البلدان الأفريقية. وأوضحت الفرصة التي أتاحت لمعينة مشاكل البرلمانات في سياق إقليمي أوسع، رغم أوجه الاختلاف في التقاليد البرلمانية واللغات، أن الكثير من الاحتياجات، التي كانت لولا ذلك ستبدو فريدة، إنما هي في حقيقة الأمر احتياجات تشترك بها معظم البرلمانات أو جميعها. ونجح المنظور الإقليمي في تسليط الضوء على القضايا التي يمكن معالجتها بشكل أفضل، وأكثر فعالية، على صعيد إقليمي/قاري لتوفير نوعية عالية وحلول مستدامة للبرلمانات الأفريقية؛

(ب) ونظرا لنجاح المشروع التحريبي المذكور أعلاه والحاجة التي ولدها لتعزيز البرلمانات الأفريقية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعمل حاليا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرلمان البلدان الأفريقية، وشبكة المعارف البرلمانية الأفريقية، بدعم مالي من حكومة إيطاليا، على تنفيذ مشروع ”خطة العمل الأفريقية للمعلومات البرلمانية:

تعزير دور البرلمانات الأفريقية في تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال إدارة المعارف والمعلومات، الذي سيخلف المشروع الأول ويشمل جميع البرلمانات في أفريقيا. ويُتوقع أن يروّج البرنامج لثقافة سياسية جديدة تشتمل على إمكانية الحصول على المعلومات العامة على نحو يتسم بالحرية والانفتاح، مما يهيئ بيئة مواتية لتطوير مجتمع المعلومات. وسوف يؤدي اعتماد معايير مشتركة والعمل بنظم معلومات برلمانية إلى جعل إمكانية الحصول على المعلومات البرلمانية وتبادل المعلومات فيما بين البرلمانات أمرا سهلا للغاية. وسيؤدي توسيع نطاق إمكانية الاستفادة من الأنشطة البرلمانية، إلى جانب تعزيز قدرات الموظفين البرلمانيين وتحسين نوعية خدمات المعلومات البرلمانية، إلى تعزيز الدور المحوري للبرلمانات الأفريقية باعتبارها مؤسسات تعزز الحكم الرشيد، وتشجع المساءلة الديمقراطية، وتوجد الشرعية السياسية من خلال المشاركة النشطة والمستنيرة لمنظمات المجتمع المدني والمواطنين؛

(ج) أداة القياس والتقييم لتقدير مدى تأهب الحكومة الإلكترونية، هي أداة تفاعلية على شبكة الإنترنت صُممت لمساعدة الحكومات وصانعي القرارات على سائر المستويات في جميع أنحاء العالم، على وضع ورصد السياق الذي تُستخدم فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصقل هذا السياق وتحسينه من أجل تغيير عمل الحكومات. وإثر وضع تصور لأداة القياس هذه لتكون بمثابة أداة استشارية، فقد جرى تصميمها لمساعدة الحكومات على تحديد القضايا التي تؤثر على تطوير الحكومة الإلكترونية ويتعين معالجتها. وهكذا، تساعد أداة القياس على تحديد ورصد الحالة الراهنة داخل بلد ما فيما يخص تهيئة بيئة تمكّن من تطوير الحكومة الإلكترونية. وبهذه الطريقة، توجّه الأداة مقرري السياسات ومسؤولي الحكومات في مبادراتهم المتعلقة بتطوير الحكومة الإلكترونية عن طريق توعيتهم بالقضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها على النحو السليم وتوجيه انتباههم إليها. وفي إطار شراكة مع مركز التكنولوجيا في الحكومات، في جامعة ولاية نيويورك في ألباني، وبلاستفادة من نصيحة قدامتها شركة مايكروسوفت، يجري وضع أداة القياس والتقييم بصيغتها النهائية بحيث يمكن استخدامها من خلال شبكة الإنترنت؛

(د) وتشمل الأنشطة الرئيسية التي ينفذها البرنامج لدعم القضاء على الفقر إجراء دراسات استقصائية عن الفقر تستهدف وضع موجزات ورسم خرائط للتوصل إلى استراتيجية ناجعة للحد من الفقر. وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم وللدراسات الاستقصائية عن الفقر وأشرفت عليها في بلدان كتشاد، ومالي، وموريتانيا. وأصدرت الشعبة بالتعاون الوثيق مع المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إطارا منهجيا مشتركا لرصد الفقر وتقييمه. ويجري حاليا نشر هذا الإطار في البلدان الأفريقية. وتواصل الشعبة دعم تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر باستخدام أدوات



من قبيل استعراض النفقات العامة؛ وإطار الإنفاق المتوسط الأجل؛ والبرمجة والميزنة المستندة إلى النتائج؛

(هـ) والبرنامج الدولي لتدريب الموظفين المدنيين الأفريقيين في مجال حفظ السلام والحكم الرشيد، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ بالتعاون بين مركز ليغون للشؤون الدولية في جامعة غانا، والبرنامج الدولي للتدريب على إدارة النزاعات التابع لمدرسة سانتا آنا العليا، في بيزا، إيطاليا، يمثل تعويضاً عن قلة عدد الموظفين المدنيين الأفريقيين المدربين على عمليات دعم السلام. ويتمثل الهدف الرئيسي من المشروع في توفير مجمع جاهز من الموظفين الأفريقيين المدربين والمهرة لشغل العنصر المدني في عمليات دعم السلام الميدانية وتكميل عمل الموظفين العسكريين وموظفي الشرطة. وفي عام ٢٠٠٨، تولى هذا المشروع تدريب ٥٨ موظفاً مدنياً أفريقيًا لصالح بعثات دعم السلام؛ و ٢٠ مدرباً أفريقيًا، و ١٦ شخصاً من ٩ بلدان أفريقية في مجال مراقبة الانتخابات. ووُضع منهاج دراسي يحتوي على تفاصيل بالأهداف المتوخاة من التعليم وأساليب العمل والمواد المرجعية الخاصة به، تلقي ٢٣ شخصاً من ١٦ بلداً أفريقياً التدريب في إطاره ليعملوا موظفين ميدانيين لحقوق الإنسان؛ فضلاً عن مجموعة للتعليم الإيجابي في شكل إلكتروني للدروس التأسيسية والتخصصية على حد سواء، صممت لتيسير عملية تعليم متواصلة وتفاعلية للمشاركين في القضايا المتصلة ببناء السلام والحكم الرشيد؛

(و) وتعدّ صفحة مدخل دليل شؤون الحكم في أفريقيا أداة إدارية مرنة تهدف إلى مساعدة الحكومات على تحسين إدارة الموارد المخصصة لشؤون الحكم، وتنسيقها، وبرمجتها ورصدها. والبوابة متاحة على الإنترنت منذ عام ٢٠٠٣ لدعم الجهود الجارية في مجال شؤون الحكم في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٨ استُكملت قواعد البيانات القطرية المتعلقة بدليل شؤون الحكم في أفريقيا لكل من بنين وبوروندي وتونس. وتتضمن قاعدة بيانات بنن المتعلقة بالدليل، بوجه خاص، معلومات تفصيلية عن ٢٠٦ مبادرات في شؤون الحكم نُفذت في البلد منذ عام ١٩٩٠، وبشكل رئيسي في مجالات الإدارة العامة والإدارة الاجتماعية والاقتصادية. وتتضمن قاعدة بيانات بوروندي المتعلقة بالدليل معلومات عن ٤٨ مبادرة في شؤون الحكم نُفذت منذ عام ١٩٩٨، جرى معظمها في مجال السلام والأمن. وإضافة إلى ذلك، تضع صفحة الاستقبال في الدليل المتعلقة ببوروندي قوائم بالجهود الكبيرة المبذولة في التعمير بعد انتهاء النزاع وتصف الحالة الراهنة لشؤون الحكم في البلد. وأما قاعدة بيانات تونس المتعلقة بالدليل فتتضمن معلومات عن ٢٧ مبادرة في شؤون الحكم نُفذت منذ عام ١٩٩٧، جرت أساساً في مجالي الإدارة العامة والإدارة الاجتماعية والاقتصادية. ونُفذ جمع

البيانات باعتباره جزءاً من التعاون بين دليل شؤون الحكم في أفريقيا وبرنامج الابتكارات في مجال الإدارة العامة في منطقة أوروبا والبحر المتوسط؛

(ز) ولمواجهة التحديات المرتبطة بعدم كفاية القدرات اللازمة لإدارة الموارد البشرية في القطاع العام في البلدان الأفريقية، ثمة حاجة لاعتماد نموذج لمهمة إدارة الموارد البشرية ليتمكن الحكومات من إدارة شؤون موظفيها على أفضل وجه لكي تحقق أهدافها الرئيسية. وتواصل الشعبة العمل مع مجموعة من مديري الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا لإنشاء شبكة لمديري الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا يمكن من خلالها تعزيز بناء القدرات المهنية في مجال إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا. وتمثل أهداف شبكة المديرين فيما يلي: تعزيز معايير التفوق، والنزاهة، والمعايير المهنية في ممارسات إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا ودعم الجهود القارية والإقليمية الرامية لتنفيذ التزامات متسقة للخدمة العامة من قبيل الالتزامات التي نص عليها ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا؛

(ح) وتواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل مع البلدان في أمريكا اللاتينية لتدريب موظفي الحكومات على تنفيذ ميثاق الخدمة العامة. وعُقد عدد من حلقات العمل في هذا الصدد ويُتوقع أن يؤدي التدريب إلى تحسين الكفاءة المهنية، والشفافية، وقواعد السلوك فيما يتعلق بالخدمة العامة في المنطقة؛

(ط) وتنظم الأمانة العامة، في إطار شراكة مع جامعة كيونغ هي، المنتدى المدني العالمي الذي سيعقد في سول، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩. وسيساعد المؤتمر على وضع معايير وعمليات في الحكم الديمقراطي للمساعدة على بناء هياكل قائمة على المشاركة يمكن للمواطنين أن يقوموا فيها بدور أكثر نشاطاً عبر تعزيز القيم القيادية الجديدة وتبادل التجارب الناجحة في الإدارة العامة. وسينظم المنتدى على وجه التحديد، سلسلة من حلقات العمل لمواجهة التحديات العالمية، بما فيها تغير المناخ، وتعزيز تبادل المعارف لإشراك المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية وبناء الشراكات داخل المجتمع المدني، ومؤسسات الدراسات العليا والأطراف الفاعلة الحكومية.

## هاء - التنسيق

٢٨ - تتولى الشعبة أيضاً القيام بأنشطة هامة للتنسيق في مجال شؤون الحكم والإدارة العامة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- (أ) مجموعة شؤون الحكم وبناء المؤسسات، التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛
- (ب) تنفيذ مسارات العمل ج ١، و ج ٧ المتصل بالحكومة الإلكترونية، و ج ١١، على نطاق المنظمة، وهي مسارات حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين؛
- (ج) أوسع الشبكات نطاقا من المنظمات في مجال شؤون الحكم والإدارة العامة، أي شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، التي تُستخدم لتنفيذ تبادل المعارف، ونشر الوثائق، وإجراء الدورات التدريبية؛
- (د) التحالف العالمي المعني بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، الذي واصل تقديم خدماته لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بصفته مستشارا لأصحاب المصلحة المتعددين؛
- (هـ) منتدى إدارة الإنترنت التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذي ييسر إجراء مناقشات بشأن المسائل الرئيسية للسياسة العامة المتصلة بإدارة الإنترنت.
- ٢٩ - وبغية إيجاد التعاون وتعزيز النهج المشتركة فيما بين كيانات الأمم المتحدة، جرى تطوير بعض النواتج المقررة، من قبيل صفحة مدخل شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، ومستودع الأمم المتحدة للمعارف العالمية المتعلق بالحكومة الإلكترونية/المتنقلة، بالإضافة إلى الدورات التدريبية، وذلك بالتعاون مع أعضاء مجموعة شؤون الحكم وبناء المؤسسات التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقامت الشعبة، بصفتها مركز تنسيق للمجموعة في اللجنة التنفيذية، بالاتصال بشركاء المجموعة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بهدف تبادل وجهات النظر بشأن سرود الأنشطة المقررة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، أحصت الشعبة المذكورة تسعة مجالات زاد فيها بالفعل تعزيز التعاون مع شركاء المجموعة وجرت الموافقة على مبادرات مشتركة جديدة. ولم يحدد استعراض لبرامج العمل وزّعه أعضاء المجموعة وجود أي تداخل أو ازدواجية أو تناقضات في البرنامج. وتقتضي الاختلافات المؤسسية والإقليمية، وتبرر، وجود الدرجة القائمة من المرونة في صوغ الأهداف، والإنجازات والمؤشرات.
- ٣٠ - وفي سياق ممارسة اللجنة التنفيذية أعمالها، تلقت الشعبة ردودا إيجابية من عدد من الشركاء فيما يتعلق بالتعاون في المشاريع التالية:

- (أ) المساهمة في شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة فيما يتعلق ببناء المعارف في مجال قضايا شؤون الحكم والإدارة العامة على الصعيد الإقليمي؛
- (ب) مواصلة بناء قاعدة المعارف للحكومة الإلكترونية والمنتقلة: التعاون مع مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (ج) عقد اجتماع لفريق خبراء مخصص بشأن بناء قدرات القيادة في القطاع العام: التعاون مع مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛
- (د) عقد اجتماع لفريق خبراء مخصص بشأن تطوير الموارد البشرية للقطاع العام: التعاون مع مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛
- (هـ) تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات بشأن إصلاح مؤسسات القطاع العام لأغراض التنمية: التعاون مع مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛
- (و) تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات بشأن تنمية قدرات إدارة الموارد البشرية في القطاع العام: التعاون مع مكتب السياسات الإنمائية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- ٣١ - وكجزء من الأسبوع العالمي لمجتمع المعلومات الذي جرى في أيار/مايو ٢٠٠٨، نظمت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاجتماع التيسيري الذي أعقبه، بشأن التقدم الذي أحرزه جميع أصحاب المصلحة خلال عام ٢٠٠٨ فيما يتصل بتنفيذ مسارات العمل ج ١، و ج ٧ المتصل بالحكومة الإلكترونية و ج ١١، التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع التركيز على دور السلطات العامة لإدارة شؤون الحكم وجميع أصحاب المصلحة في تعزيز التعاون الدولي بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والحكومة الإلكترونية. وأتاح الاجتماع للمشاركين منبرا لتبادل المعلومات والتجارب، وتحديد المجالات الخاصة بالتنفيذ داخل مسارات العمل؛ وإيجاد أوجه تآزر فيما بين مختلف أصحاب المصلحة لتحقيق المزيد من الفعالية في تبادل المعارف والتعاون من أجل كفاءة تنفيذ مسارات العمل المنبثقة عن القمة على الصعيد الدولي، والإقليمي، والوطني. وأقرّ المشاركون في الاجتماع بأهمية استخدام وسائل الاتصالات وتبادل المعارف التي أنشأها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في

السنوات السابقة لتيسير التعاون فيما بين أصحاب المصلحة من خلال منبر مخصص على الإنترنت أقيم على صفحة مدخل شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة على العنوان التالي:  
<http://www.unpan.org/post-WSIS-C1-C7home.asp>

٣٢ - ولا تزال الشعبة تواصل العمل على تطوير شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة وصفحتها البابية لتلبية طلبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة (انظر قراري الجمعية العامة ٥٥/٥٩، و ٣٤/٦٠؛ وقراري المجلس ٥٥/٢٠٠٥، و ٤٧/٢٠٠٦) وزبائن الشبكة، ولا سيما من الدول النامية. وأعيد العمل بصفحة المدخل بعد تحديثها بشكل كامل في مطلع عام ٢٠٠٨. ويعيد الموقع الجديد Web 2.0 التركيز من زاوية استراتيجية على احتياجات المستخدمين الخارجيين، بمن فيهم الدول الأعضاء، وبحيث يكون في الوقت ذاته أكثر فائدة للشركاء في شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة من خلال ثراء محتواه وخيارات الخدمة الذاتية التي يتيحها. وقد أُدمج موقع التحالف العالمي المعني بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على شبكة الإنترنت في الهياكل الأساسية ذاتها في عام ٢٠٠٨. ويزود الموقعان زبائنهما الآن بأدوات وافرة للتعاون من قبيل المدونات، ومحركات البحث، ومنتديات النقاش، وما إلى ذلك.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠٨، واصل التحالف العالمي، داخل مجتمع تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، دعم وتشجيع مبادراته الريادية في ميدان الشراكة. ونظم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والمبادرة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الشاملة، والتحالف العالمي، منتدى عالميا في جنيف، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لدراسة أثر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٧)</sup> في تطور معايير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، شارك فيه بنشاط القطاع الصناعي، ومنظمات وضع المعايير، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الأطراف الرئيسية. وقام معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والمبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة، والتحالف العالمي المعني بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بعقد حلقة دراسية مشتركة عن تنفيذ خطة تأمين سبل الانتفاع بالوسائل الرقمية في إطار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: التحديات والفرص أمام الدول الموقعة، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك للمساهمة في سرعة وفعالية تنفيذ الاتفاقية بصفة عامة، وفي خطتها لتأمين سبل الانتفاع بالوسائل الرقمية، بصفة خاصة.

(٧) قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١، المرفق الأول.

٣٤ - وعزز التحالف العالمي المعني بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية جهود التوعية التي يبذلها على الصعيد العالمي من خلال بدء شبكة إقليمية تابعة له خاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ في سان سلفادور. وجمعت الشبكة الذي تزامن بدؤها مع انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني لمجتمع المعلومات eLAC2007، بين مقررري السياسات في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وخبراء وممثلين من الحكومات، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من المنطقة، الذين قدّموا توصيات واقتراحات محددة إلى المؤتمر الوزاري عن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القضاء على الفقر، والصحة، والتعليم، وعمالة الشباب، والحكومة الإلكترونية، وذلك استعداداً لمناقشة خطة العمل الإقليمية بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

٣٥ - وعزز التحالف الدولي أيضا شبكته من أصحاب المصالح، ولا سيما من خلال التواصل مع مجتمعات الشباب وإشراكهم في وضع برنامج عمل يقوم على عاتقهم لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وشارك مع لجنة قادة الغد الإلكترونيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشباب التابعة له، ومؤسسة التحالف من أجل استغلال الفرص العالمية، في تنظيم المنتدى العالمي لتسخير الابتكار لأغراض التعليم والتنمية، الذي عقد في يريفان في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وضمّ المنتدى أكثر من ٣٠٠ شاب وضعوا حلولاً ريادية تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لمواجهة التحديات الإنمائية في مجالات التعليم، وتغير المناخ، والصحة.

٣٦ - وتقع أمانة منتدى إدارة الإنترنت في مكتب الأمم المتحدة في جنيف وهي مكلفة بمهمة تيسير المداولات الدولية بشأن قضايا السياسة العامة المتصلة بإدارة الإنترنت. وتعمل في ظل شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التي توفر لها الدعم الإداري أيضا. وتموّل أمانة المنتدى من تبرعات من خارج الميزانية. وقد أنشأ الأمين العام فريقا استشاريا من العديد من أصحاب المصلحة يهدف إلى مساعدته في عقد المنتدى. ويضم أعضاء الفريق الاستشاري ممثلين عن الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والتقنية، في جميع المناطق. ويرد وصف لأنشطة المنتدى في التقرير السنوي للأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي، الذي قدّم إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بناء على طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعقد أول اجتماعين للمنتدى في أئينا، عام

٢٠٠٦، وريو دي جانيرو، عام ٢٠٠٧. وركز الاجتماع الثالث الذي عقد في مدينة حيدر آباد في الهند، في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على موضوع إتاحة "الإنترنت للجميع".

### ثالثاً - الأنشطة المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

٣٧ - ستقوم استراتيجية تنفيذ برنامج شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية على نهج متكامل ينطوي على الدعوة، وتوفير الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، والعمل التحليلي، وخدمات إساءة المشورة، والتعاون التقني والتدريب، مع التركيز في المقام الأول على المجالات الفنية الثلاثة التالية:

- التنمية المؤسسية في القطاع العام مع التركيز بوجه خاص على تنمية القدرات القيادية والموارد البشرية، ورسم السياسات وإعداد الاستراتيجيات، وربط الشبكات المؤسسية
- تحسين تقديم الخدمات العامة عن طريق تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والحكومة الإلكترونية وإدارة المعارف
- دعم الإدارة العامة لخطة الأمم المتحدة للتنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

٣٨ - وجرى أثناء المنتدى العالمي السابع المعني بإعادة تحديد دور الحكومة المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تشجيع المشاركين على تحديد ما إذا كانت حكوماتهم ترغب في استضافة المنتدى العالمي القادم. وعقب المنتدى العالمي السابع، أعرب العديد من البلدان، ومنها أذربيجان، وأستراليا، وقطر، وكندا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، عن رغبة غير مؤكدة في استضافة المنتدى العالمي الثامن. ولم تكشف المتابعة اللاحقة عن التزام قوي من جانب تلك البلدان لتحمل المسؤوليات المتعلقة بذلك، بما في ذلك الالتزام المالي من الحكومة المضيفة المترتب على تنظيم المنتدى العالمي القادم.

٣٩ - ونظراً لعدم وجود مضيف ولندرة الموارد المالية والبشرية المتوفرة، لن تتمكن الشعبة من الاضطلاع بعمليات الإعداد وتقديم الدعم إلى المنظمة بغية تنظيم المنتدى العالمي القادم في المستقبل القريب. وسيجري تعديل برنامج عمل الشعبة لفترة السنتين تبعا لذلك.

٤٠ - وتجدر الإشارة إلى أن عدد النواتج المقررة لفترة السنتين قد خُفضت من أجل تعزيز الموارد المتاحة لتنفيذ حلقات تدريب واسعة النطاق وإتاحة الفرصة لتخصيص المزيد من الموارد لإعداد نواتج ذات نوعية رفيعة وأثر قوي.

٤١ - وستُنجز خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ النواتج التالية:

## ألف - تقديم الخدمات للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء:

### ١ - تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات

(أ) الجمعية العامة (٤): اجتماعات الأفرقة التي تطلب الجمعية العامة عقدها بشأن المسائل المستجدة في القطاع العام (٢)؛

(ب) المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٢):

'١' اجتماعات الأفرقة التي يطلب المجلس عقدها بشأن البيانات الأساسية والاتجاهات المستجدة في القطاع العام (٢)؛

'٢' اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة (٢) بوسائل منها تقديم الخدمات التقنية (٢٠ جلسة عامة و ٨ اجتماعات للأفرقة العاملة)؛

### ٢ - وثائق الهيئات التداولية

(أ) الجمعية العامة: تقارير طلبتها الجمعية العامة في القرارات التي اتخذتها في دورتها الخامسة والستين والسادسة والستين بشأن "الإدارة العامة والتنمية" (٢)؛

(ب) المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير عن الدورة التاسعة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة (١)؛ وتقرير عن الدورة العاشرة للجنة (١)؛

(ج) الدورة التاسعة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة:

'١' ورقات عمل تحليلية بشأن قضايا مختارة (٣)؛

'٢' ورقات عمل تحليلية بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١)؛

'٣' تقرير عن برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة (١)؛

(د) الدورة العاشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة:

'١' ورقات عمل تحليلية بشأن قضايا مختارة (٣)؛

'٢' ورقات عمل تحليلية بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١)؛



٣' تقرير عن برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة (١)؛

٣ - الخدمات الأخرى المقدمة (اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة). ستة اجتماعات لأفرقة الخبراء بشأن ما يلي:

١' تحسين آليات تقديم الخدمات العامة عن طريق الإنترنت؛

٢' تنمية قدرات الموارد البشرية من أجل تقديم الخدمات العامة على نحو فعال؛

٣' تحسين الخدمات العامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤' دور الحكومة في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٥' الإدارة العامة في سياق المجال المواضيعي الذي سيجري تحديده من أجل الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٠؛

٦' الإدارة العامة في سياق المجال المواضيعي الذي سيجري تحديده من أجل الاستعراض الوزاري السنوي الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١؛

باء - الأنشطة الفنية الأخرى

١ - المنشورات المتكررة المطلوبة

(أ) "خلاصة وافية عن أفضل الممارسات والابتكارات في مجال الإدارة العامة" (٢)؛

(ب) خلاصة وافية عن الممارسات المتكررة للحكومة الإلكترونية (١)؛

(ج) "خلاصة وافية عن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة الإلكترونية" (١)؛

(د) تقرير القطاع العام في العالم؛

(هـ) دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية (١)؛

(و) تقرير عن جوائز الأمم المتحدة في مجال الخدمة العامة (٢)؛

## ٢ - المشورات غير المتكررة المطلوبة

- (أ) تقرير عن تحسين آليات تقديم الخدمات العامة عن طريق الإنترنت؛
- (ب) تقرير عن تنمية قدرات الموارد البشرية من أجل تقديم الخدمات العامة على نحو فعال؛
- (ج) تقرير عن تحسين الخدمات العامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (د) تقرير عن دور الحكومة في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛
- (هـ) تقرير عن الإدارة العامة في سياق المجال المواضيعي الذي سيحدده الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٠؛
- (و) تقرير عن الإدارة العامة في سياق المجال المواضيعي الذي سيحدده الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١؛

## ٣ - المناسبات الخاصة

- (أ) تقديم الدعم للاجتماعات الوزارية الإقليمية بشأن الاتجاهات المستجدة في القطاع العام (بالتعاون مع اللجان الإقليمية) (٢)؛
- (ب) مسابقة الأمم المتحدة لمنح الجوائز في مجال الخدمة العامة. أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٣١/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ توصية فريق الخبراء بتخصيص جوائز يقدمها الأمين العام للمساهمين في قضية تعزيز دور الخدمة العامة ومكائنتها وتسهيل الأضواء عليها. ولأن الجوائز أنشئت لتوجيه الانتباه نحو أفضل الممارسات، فهي تُمنح كل عامين (٢)؛
- (ج) تقديم الدعم الفني والتنظيمي للاحتفال بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة (٢)؛

## ٤ - المواد التقنية

- (أ) صيانة وتحديث صفحة مدخل شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة على الإنترنت (١)؛
- (ب) الرسالة الإخبارية لشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة (٨)؛
- (ج) المرصد العالمي للحكومة (٢٤)؛

- (د) صيانة وتحديث الموقع الشبكي: قاعدة الأمم المتحدة للمعارف المتعلقة بجهازية الحكومة الإلكترونية علي الصعيد العالمي (١)؛
- (هـ) صيانة وتحديث الموقع الشبكي: دليل شؤون الحكم في أفريقيا (١)؛
- (و) موجزات الإدارة العامة القطرية (١)؛
- (ز) صيانة وتحديث الموقع الشبكي: الأخلاقيات، والشفافية، والمساءلة (١)؛
- (ح) صيانة وتحديث الموقع الشبكي: الابتكار في الإدارة العامة في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط (١)؛
- (ط) صيانة وتحديث الموقع الشبكي: التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية (١)؛
- (ي) صيانة وتحديث الموقع الشبكي: المنتدى الشبكي للحكومة (١)؛
- (ك) صيانة وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالمجالس الاقتصادية والاجتماعية (١)؛
- (ل) صيانة وتحديث الموقع الشبكي: مستودع المعارف العالمي الخاص بالحكومة الإلكترونية/المتنقلة (١)؛
- (م) صيانة وتحديث الموقع الشبكي: المبادرات السابقة لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة (١)؛
- (ن) صيانة وتحديث الموقع الشبكي: صفحة مدخل موقع حفظ السلام الشبكي: منظمات وبرامج إدارة النزاع والعاملين في هذا المجال (١)؛
- (س) صيانة وتحديث الموقع الشبكي: المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان (١)؛
- (ع) صيانة وتحديث الموقع الشبكي: إدارة وتكلفة الانتخابات (١)؛

## ٥ - الموارد السمعية والبصرية

دورات تدريبية على الإنترنت (٤)؛

## ٦ - تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات المشتركة بين الوكالات

تقديم الدعم إلى الاجتماعات التقنية الإقليمية التي تنظمها المنظمات الشريكة (٥).

## رابعاً - الاستنتاجات

٤٢ - معروض على اللجنة الأنشطة المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في إطار البرنامج الفرعي ٨، الإدارة العامة وإدارة التنمية، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بصيغتها التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٣. واللجنة مدعوة لاستعراض برنامج العمل المقترح وتقديم تعليقاتها عليه.

٤٣ - وتضطلع شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية بمسؤولية هذا البرنامج الفرعي. وتقوم الاستراتيجية في مجال الإدارة العامة على نهج متكامل يربط العمل المعياري والتحليلي للبرنامج الفرعي مع الخدمات الاستشارية، والتعاون التقني والتدريب، ويركز في المقام الأول على المجالات الفنية الثلاثة التالية: (أ) التنمية المؤسسية في القطاع العام مع التركيز بشكل خاص على تنمية القدرات القيادية والموارد البشرية، ورسم السياسات وإعداد الاستراتيجيات، وربط الشبكات المؤسسية؛ (ب) تحسين تقديم الخدمات العامة عن طريق تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحكومة الإلكترونية وإدارة المعارف؛ (ج) المشاركة في الإدارة العامة دعماً لخطة الأمم المتحدة للتنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٤ - وسعياً من الأمانة العامة إلى تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وما بعدها، فقد حددت توجهها بناء على أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠) إلى جانب الأحكام ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي تسترشد أيضاً ببرنامج العمل الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وبالموضوعات المحددة التي تغطيها الاستعراضات الموضوعية السنوية التي تُجرى على المستوى الوزاري.

٤٥ - وسعياً لترشيد عمليات شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التي تُجرى بغرض تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات الممنوحة للأمانة العامة في مجال الإدارة العامة وإدارة التنمية، اقترحت الأمانة العامة إجراء تعديلات هيكلية ووظيفية بالتنسيق مع الجهود التي تُبذل حالياً في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استجابة للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/708) عن تعزيز ركيزة التنمية في الأمم المتحدة. وترد تفاصيل عملية إعادة التنظيم المقترحة في مرفق هذا التقرير المعنون "شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية: آفاق المستقبل" الذي عُمم بوصفه ورقة غرفة اجتماعات.

## خامسا - التوصيات

- ٤٦ - اللجنة مدعوة للتعليق على الأنشطة التي اضطلع بها في عام ٢٠٠٨ وتقديم توصياتها بشأن الأولويات وتوجهات الاستراتيجيات المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ عن طريق ما يلي:
- (أ) الإحاطة علما بالأعمال التي اضطلعت بها الأمانة العامة خلال عام ٢٠٠٨ في مجال تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة؛
- (ب) الإحاطة علما بالأنشطة المقترحة تنفيذها خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وتقديم أي مقترحات بشأنها؛
- (ج) إقرار الأهداف الاستراتيجية والتركيز المواضيعي وتعديل هيكل شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية على النحو المبين في مرفق هذا التقرير المعنون: "شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية: آفاق المستقبل".